



مستشارون عسكريون إسرائيليون يَحْمِلُونَ محل المستشارين الأميركيين في جنوب فينتنام

واشنطن تسند إلى الخبراء الإسرائيليين مهمة مساعدة النظام السايغوني على البقاء

المساعدة الإسرائيلية توفر للخبراء الإسرائيليين فرصة اكتساب التجربة العملية في المختبر الفيننامي

□ يتوقع أن يحل مستشارون عسكريون إسرائيليون محل المستشارين الأميركيين في جنوب فينتنام من بعد التوقيع على الهدنة. وبما أن هذا الاحتلال مصدرة صحيفة إسرائيلية أشارت إلى الخبرات التي يستطيع هؤلاء الخبراء الإسرائيليون تقديمها للحكومة السايغونية القائمة، في مجال مكافحة حرب العصابات الشعبية، كما المحدث في أي كون واشنطن هي التي أوجت بمفكرة مساهمة الخبرات الإسرائيلية في التخطيط الذي من أجله قامت الولايات المتحدة بتعزيز القوات المسلحة السايغونية، قبل التوقيع على اتفاقية وقف إطلاق النار وأنهاء الوجود الأميركي في جنوب فينتنام. (راجع «فلسطين الحرة» عدد ٢، تاريخ شباط، ١٩٧٣).

بان «وسع جنوب فينتنام العسكري - اليوم أكثر منه في المستقبل - سيحتاج المساعدة في شكل الاستشارات العسكرية، إذا كان على البلاد أن تقاوم بنجاح التفرغ والعدوان الشيوعي. إن سايفون ستحتاج إلى الطرق للتغلب في مجال الدفاع، كتحقق مناطق دفاع ديفية».

وقد اصاف تقرير «مبارك» ، الذي نشرته بعنوان «إسرائيل توقع هجوم الشيوعيين الإسرائيليين بعد رحيل الأميركيين» ، أن «حسب ما قاله المصدر الإسرائيلي فإن مسألة الاستشارات الإسرائيلية ستكون الأهم في الحاضر، خاصة وأن الأميركيين يتكفلون بتدريب قواتهم من أنحاء جنوب فينتنام، على اتفاقية وقف إطلاق نار أو إعلان هدنة».

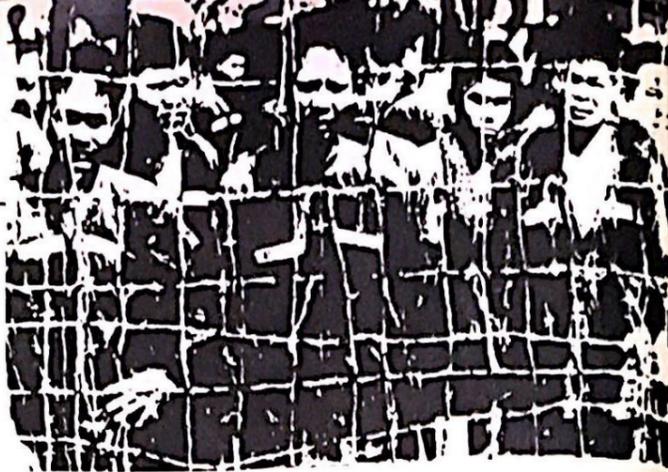
وعلى ما يبدو بان المساعدة الإسرائيلية لهذه النظام السايغوني القائم هي من ضمن المخططات الأميركية للمنطقة، على أساس أن واشنطن برغم توقيع الاتفاقية الأخيرة، ما تزال تسمى لا يمكن النظام السايغوني بقوته العسكرية الصعبة من منع تحقيق الثورة انتصارها النهائي. فقد ذكرت «مبارك» قول المصدر

السايغوني : « ومع ذلك فإن الولايات المتحدة لا تنوي التخلي عنها كلياً من جنوب فينتنام. إن فكرة مساعدتنا بالخبرات الإسرائيلية ليس فقط معروفة من واشنطن، بل هي موصى بها منها».

في الواقع كانت الخطوة الأولى التي انطقت في هذا الاتجاه، إعلان إسرائيل قبل فترة وجيزة، إنشاء الطلائع الديبلوماسية بين إسرائيل وجنوب فينتنام. وقد وصل فعلاً، السفير الإسرائيلي الجديد إلى سايفون مؤخراً في زيارة رسمية.

وقد كان واضحاً من هذه السرعة التي تم بها تشكيل الطلائع الديبلوماسية بين البلدين، أن التلال الفيننامي، والحكومة الفيننامية التي تشكلت إثر الانتخابات العامة التوقعت إجراءها في الجنوب، في موقع تجد فيه نفسها أمام علاقات ديبلوماسية قائمة بين جنوب فينتنام وإسرائيل.

فحتى مؤخرًا، امتدت إسرائيل خلال الحرب المدوامة الأميركية في فينتنام، من اتخاذ أي خطوة في هذا الاتجاه، خوفاً من الدعاية.



وعلى ما يبدو أن الدوائر الصهيونية العالية ذات النفوذ الضخم في وسائل الإعلام الأميركي خاصة، والغربي بصورة خاصة، قد حرصت على عدم إعطاء نيا إنشاء العلاقات الديبلوماسية بين سايفون و تل - أبيب، وصول السفير الإسرائيلي لتسلم مهامه هناك، إلا أن الذي يدرعها فإن كيو الحكمة بين دولة إسرائيل للتخفيف قدر الإمكان من احتمالات توجع الرأي العام في الولايات المتحدة خاصة، وفي أوروبا الغربية، نحو التساؤل من تلك المصلحة المشتركة بين زمرة فان يو وبين تل - أبيب، التي رفضت بإسرائيل إلى التسجيل في إنشاء العلاقات الديبلوماسية مع سايفون، وتقديم خبراتها في مكافحة حرب العصابات لزمرة فان يو ضد الثورة الفيننامية في الجنوب. إذ كما أن إراز مثل هذه الأنباء من شأنها إثارة مثل هذه التساؤلات، فإن إثارة هذه التساؤلات في أوساط الرأي العام العالمي من شأنها بالضرورة إثارة قضية إعادة تقييم طبيعة الكيان الإسرائيلي وللدور الذي يلعبه هذا الكيان في مخططات الثورة المضادة التي تشنها الإمبريالية الأميركية

في عدة بقاع في العالم الثالث. في الواقع إن التقرير الذي نشرته «المبارك» من قبل كيو، مراسلها في سايفون، والذي يكشف استعداد حكومة سايفون على الكشف رسمياً، عن تورط المستشارين العسكريين الإسرائيليين في المخطط الأميركي لجنوب فينتنام - ما بعد - الحرب، وتواطؤهم مع زمرة فان يو لمنع الثورة الفيننامية من إنجاز نصرها النهائي الذي كرسه الإنقلاب الأخير، أن التقرير يؤكد من جهة ثانية، حقيقة تقادير سابقة من الدور الذي يلعبه الخبراء العسكريون الإسرائيليين في روديسيا، حيث يساهمون مع قوات النظام العنصري القائم في سايلوندي، في مكافحة حرب العصابات التي تشنها قوات التحرير الوطني الإفريقية في أفريقيا الجنوبية.

إن وزارة الخارجية الإسرائيلية تركز في الواقع، في الفترة الأخيرة، على مسألة تعزيز النفوذ الإسرائيلي في جنوب شرق آسيا، وكانت برقية لوكالة «الأسوشيتد برس» من القدس في ١٩ كانون أول ١٩٧٢، قد ذكرت بأن إسرائيل ربما تقيم سفارة لها في نيوزيلندة، وتصلية أيضاً، في هونغ كونغ.

إن هذه التطورات تجر بعد الحركات الإسرائيلية في جنوب فينتنام، وبعد الإعلان بان حكومة كمبوديا بورما، ستقيم سفارة لها في القدس بالذات، الأمر الذي يستتكره رسمياً عدة بلدان بسبب وضع القدس، كجزء من الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل في حرب حزيران، ١٩٦٧ - الأمر الذي تمتنع بسببه معظم البلدان، من الاستجابة لرغبة إسرائيل، بنقل سفارتهم إلى القدس لأن في ذلك انتهاكاً لشرعية الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، وشرعية إعلان تل - أبيب للقدس كمصاصة إسرائيلية الرسمية.

ولكن النشاط الإسرائيلي في جنوب فينتنام، لم يبق من دون ردة فعل من جهة الثورة الفيننامية الأبدية لنضال الشعب العربي ضد إسرائيل، والتي تدعم خاصة تطلعات المقاومة الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. في تقرير صدر عن مركز الشرق الأوسط، في ١٢ كانون أول ١٩٧٢، فإن أول مقابلة سمعها الصحفي الإسرائيلي وبين ناظر رسمي لسان جيمس ألين، وهو نائب وزير الدفاع الإسرائيلي، في باريس، في ١٢ كانون أول ١٩٧٢، فإن سوا لرئاسة صحيفة «الشيون» في باريس، التي هي من أهم الصحف الإسرائيلية سان شعبه، في جنوب فينتنام، فإنها لا تزال تحتفظ بالحيادية مع الفلسطينيين من أجل الحرب العنصرية التي تنهال في الجنوب من تحقيق النصر النهائي بتدعيم النظام القائم نهائياً ونسجم السلطة في البلاد، مسألة مطروحة بالحاح على القوى اليسارية والتقدمية عامة، المناهضة للحرب

واعتاد العسكري الجيد. لهذا ليس لديهم أي لغة بالحكومة، مطلقاً. ولهذا هناك شعور متاهل للركوس، متماهي، في الواقع، في القوات المسلحة، في أوساط الجنود، وحتى في أوساط الضباط.

□ ما هي استراتيجية القوات المسلحة الحكومية؟ ومن يدان بالسطح، العمليات العسكرية لجيش الشعب الجديد؟

● إن الاستراتيجية الرئيسية للقوات المسلحة الحكومية كانت تركز في « حملات الإحتواء والقمع ». فالقوات الحكومية تحاول إحاطة واحتواء مسانق القوات العمراء، تستعمل خلالها بصورة رئيسية، القوات الجوفية التي تحاول إحاطة المنطقة والقائه القبض على البر عدد ممكن من الأفراد جيش الشعب ومن الزارمين. أنهم يحاولون أيضاً تطبيق برنامج القرى الاستراتيجية الصغيرة « الذي طقنته الولايات المتحدة في جنوب فينتنام خلال حربها هناك في محاولة خاتمة لفصل السمك من الماء ». فهم يقسمون بإحاطة الراكي المتأخرة لتطبيق سياسة الأرض المحروقة. كذلك تطور استراتيجيات لقواتهم الجوية خلال العام الماضي. ففي سنة ١٩٧٢ بدأوا يستعملون التنازل والأسلحة الكيماوية الحارقة للاشجار والنباتات « تلك التي استعملتها الولايات المتحدة في فينتنام ». كذلك تقوم الطائرات في غارات، منتظمة من قاعدة كلارك الجوية التي هي قاعدة أميركية. إلا أن الطيارين الفلبينيون. أما جيش الشعب الجديد فقد أشرفه سنة ١٩٦٩، برغم أن النشاط العسكري في شمالي لوزون، قائم منذ أوائل ١٨٠٠. تاريخياً. كان شمالي لوزون دائماً قاعدة قوية للحركات الثورية المسلحة، ضد المستعمرين الآسيان، ومن ثم خلال الحرب الفلبينية - الأميركية، وكذلك ضد اليابانيين خلال الحرب العالمية الثانية. في جيش الشعب الجديد - في تلك المناطق

الغربية، وبالطبع، الدفاع من التنازل المحررة ضد هجمات تشنها القوات الحكومية. ومعظم الذين ينخرطوا في جيش الحكومة هم من العمال والفلاحين. هناك حالياً نسبة بطالة عالية في البلاد تصل إلى حدود ٥٠ بالمائة، وبالتالي فإن الذين ينخرطون فيه هم في معظمهم من الصائدين عن العمل، لأن ليس هناك أعمال متوفرة لهم. ولكن هناك عدد كبير أيضاً، من الذين يهربون من الخدمة، من قوات الشرطة العسكرية ومن القوات المسلحة، ومن بينهم ضباط أيضاً. إن الاستراتيجية الدولية التي دفعت بها، كل من وكالة التنمية الدولية الأميركية « ايد » والجمهورية الاشتراكية السوفياتية، في الصين، كانت تطوير الشرطة العسكرية الفلبينية كقوة العسكرية الرئيسية. وحسب تصريحات الرئيس ماركوس نفسه، قبل إعلان الأحكام العرفية، فإن المصدر الإجمالي للقوات المسلحة وللشرطة العسكرية هو ٨٠ ألف رجل. ولكن ماركوس أعلن بأنه معمم على زيادة هذا العدد بحيث يصل إلى ١٠٠ ألف رجل في أوائل هذا العام. وفي الوقت نفسه أعلن الرئيس ماركوس شخصياً لمراسل صحيفة « نيوزويك » الأميركية، بأن عدد الفلبينيين في جيش الشعب الجديد وصل إلى ١٠ آلاف مقاتل. قبل إعلان الأحكام العرفية في البلاد.

□ هل دفع أجور جيدة للجنود في الجيش الحكومي؟

● إن أول ما فعله ماركوس عندما أعلن الأحكام العرفية، كان زيادة أجور الجنود الجيش. ومع ذلك بسبب الفساد المستشري في الإدارات الحكومية وفي الجيش أيضاً، فإن الجنود لم يحصلوا هذه الزيادة التي لعبت في معظمها، إلى جنوب الضباط. لهذا السبب كان وضع الجنود في القوات المسلحة متردي جداً، تلقفهم البرزات العسكرية وتضعفهم الطعام

الغربية، وبالطبع، الدفاع من التنازل المحررة ضد هجمات تشنها القوات الحكومية. ومعظم الذين ينخرطوا في جيش الحكومة هم من العمال والفلاحين. هناك حالياً نسبة بطالة عالية في البلاد تصل إلى حدود ٥٠ بالمائة، وبالتالي فإن الذين ينخرطون فيه هم في معظمهم من الصائدين عن العمل، لأن ليس هناك أعمال متوفرة لهم. ولكن هناك عدد كبير أيضاً، من الذين يهربون من الخدمة، من قوات الشرطة العسكرية ومن القوات المسلحة، ومن بينهم ضباط أيضاً. إن الاستراتيجية الدولية التي دفعت بها، كل من وكالة التنمية الدولية الأميركية « ايد » والجمهورية الاشتراكية السوفياتية، في الصين، كانت تطوير الشرطة العسكرية الفلبينية كقوة العسكرية الرئيسية. وحسب تصريحات الرئيس ماركوس نفسه، قبل إعلان الأحكام العرفية، فإن المصدر الإجمالي للقوات المسلحة وللشرطة العسكرية هو ٨٠ ألف رجل. ولكن ماركوس أعلن بأنه معمم على زيادة هذا العدد بحيث يصل إلى ١٠٠ ألف رجل في أوائل هذا العام. وفي الوقت نفسه أعلن الرئيس ماركوس شخصياً لمراسل صحيفة « نيوزويك » الأميركية، بأن عدد الفلبينيين في جيش الشعب الجديد وصل إلى ١٠ آلاف مقاتل. قبل إعلان الأحكام العرفية في البلاد.

□ هل دفع أجور جيدة للجنود في الجيش الحكومي؟

● إن أول ما فعله ماركوس عندما أعلن الأحكام العرفية، كان زيادة أجور الجنود الجيش. ومع ذلك بسبب الفساد المستشري في الإدارات الحكومية وفي الجيش أيضاً، فإن الجنود لم يحصلوا هذه الزيادة التي لعبت في معظمها، إلى جنوب الضباط. لهذا السبب كان وضع الجنود في القوات المسلحة متردي جداً، تلقفهم البرزات العسكرية وتضعفهم الطعام

الغربية، وبالطبع، الدفاع من التنازل المحررة ضد هجمات تشنها القوات الحكومية. ومعظم الذين ينخرطوا في جيش الحكومة هم من العمال والفلاحين. هناك حالياً نسبة بطالة عالية في البلاد تصل إلى حدود ٥٠ بالمائة، وبالتالي فإن الذين ينخرطون فيه هم في معظمهم من الصائدين عن العمل، لأن ليس هناك أعمال متوفرة لهم. ولكن هناك عدد كبير أيضاً، من الذين يهربون من الخدمة، من قوات الشرطة العسكرية ومن القوات المسلحة، ومن بينهم ضباط أيضاً. إن الاستراتيجية الدولية التي دفعت بها، كل من وكالة التنمية الدولية الأميركية « ايد » والجمهورية الاشتراكية السوفياتية، في الصين، كانت تطوير الشرطة العسكرية الفلبينية كقوة العسكرية الرئيسية. وحسب تصريحات الرئيس ماركوس نفسه، قبل إعلان الأحكام العرفية، فإن المصدر الإجمالي للقوات المسلحة وللشرطة العسكرية هو ٨٠ ألف رجل. ولكن ماركوس أعلن بأنه معمم على زيادة هذا العدد بحيث يصل إلى ١٠٠ ألف رجل في أوائل هذا العام. وفي الوقت نفسه أعلن الرئيس ماركوس شخصياً لمراسل صحيفة « نيوزويك » الأميركية، بأن عدد الفلبينيين في جيش الشعب الجديد وصل إلى ١٠ آلاف مقاتل. قبل إعلان الأحكام العرفية في البلاد.

□ هل دفع أجور جيدة للجنود في الجيش الحكومي؟

● إن أول ما فعله ماركوس عندما أعلن الأحكام العرفية، كان زيادة أجور الجنود الجيش. ومع ذلك بسبب الفساد المستشري في الإدارات الحكومية وفي الجيش أيضاً، فإن الجنود لم يحصلوا هذه الزيادة التي لعبت في معظمها، إلى جنوب الضباط. لهذا السبب كان وضع الجنود في القوات المسلحة متردي جداً، تلقفهم البرزات العسكرية وتضعفهم الطعام

جيش الشعب الفلبيني الجديد:

مقابلة مع مناضلة فلبينية أهدت من البلاد:

الثورة المسانحة في الريف تجرر الأرض وتعيد توزيعها على الفلاحين

التدخل العسكري الأميركي المباشر لقمع الثورة ما يزال محدوداً

لقد كانت أول خطوه اتخذها ماركوس هي عكس فرائد للحكومة العليا، منع استمرار تقديم الامتيازات الضخمة الممنوحة للاستثمارات الأجنبية، وخاصة الخطوة التالية فقد اتخذها في شهر تشرين الثاني الماضي، عندما أعلن عن إجراء استفتاء عام في شهر كانون الثاني ١٩٧٣ « الماضي » بقراره عن النظام الرئاسي الذي كان من شأنه حرمان الرئيس ماركوس بتجديد ولايته، في انتخابات الرئاسة التي كان من المفروض أن تجري هذه السنة!

لقد كانت أول خطوه اتخذها ماركوس هي عكس فرائد للحكومة العليا، منع استمرار تقديم الامتيازات الضخمة الممنوحة للاستثمارات الأجنبية، وخاصة الخطوة التالية فقد اتخذها في شهر تشرين الثاني الماضي، عندما أعلن عن إجراء استفتاء عام في شهر كانون الثاني ١٩٧٣ « الماضي » بقراره عن النظام الرئاسي الذي كان من شأنه حرمان الرئيس ماركوس بتجديد ولايته، في انتخابات الرئاسة التي كان من المفروض أن تجري هذه السنة!

لقد كانت أول خطوه اتخذها ماركوس هي عكس فرائد للحكومة العليا، منع استمرار تقديم الامتيازات الضخمة الممنوحة للاستثمارات الأجنبية، وخاصة الخطوة التالية فقد اتخذها في شهر تشرين الثاني الماضي، عندما أعلن عن إجراء استفتاء عام في شهر كانون الثاني ١٩٧٣ « الماضي » بقراره عن النظام الرئاسي الذي كان من شأنه حرمان الرئيس ماركوس بتجديد ولايته، في انتخابات الرئاسة التي كان من المفروض أن تجري هذه السنة!

لقد كانت أول خطوه اتخذها ماركوس هي عكس فرائد للحكومة العليا، منع استمرار تقديم الامتيازات الضخمة الممنوحة للاستثمارات الأجنبية، وخاصة الخطوة التالية فقد اتخذها في شهر تشرين الثاني الماضي، عندما أعلن عن إجراء استفتاء عام في شهر كانون الثاني ١٩٧٣ « الماضي » بقراره عن النظام الرئاسي الذي كان من شأنه حرمان الرئيس ماركوس بتجديد ولايته، في انتخابات الرئاسة التي كان من المفروض أن تجري هذه السنة!

لقد كانت أول خطوه اتخذها ماركوس هي عكس فرائد للحكومة العليا، منع استمرار تقديم الامتيازات الضخمة الممنوحة للاستثمارات الأجنبية، وخاصة الخطوة التالية فقد اتخذها في شهر تشرين الثاني الماضي، عندما أعلن عن إجراء استفتاء عام في شهر كانون الثاني ١٩٧٣ « الماضي » بقراره عن النظام الرئاسي الذي كان من شأنه حرمان الرئيس ماركوس بتجديد ولايته، في انتخابات الرئاسة التي كان من المفروض أن تجري هذه السنة!

لقد كانت أول خطوه اتخذها ماركوس هي عكس فرائد للحكومة العليا، منع استمرار تقديم الامتيازات الضخمة الممنوحة للاستثمارات الأجنبية، وخاصة الخطوة التالية فقد اتخذها في شهر تشرين الثاني الماضي، عندما أعلن عن إجراء استفتاء عام في شهر كانون الثاني ١٩٧٣ « الماضي » بقراره عن النظام الرئاسي الذي كان من شأنه حرمان الرئيس ماركوس بتجديد ولايته، في انتخابات الرئاسة التي كان من المفروض أن تجري هذه السنة!